# آراء

## جيل ما بعد الربيع العربي

**محمد أبو الغيط**

يتناول نجيب محفوظ في روايته «السكرية»، ثالث أجزاء «ثلاثيته» الخالدة، جيل شباب ما بعد ثورة 1919 في مصر، الذين لم يشاركوا فيها لحداثة عمرهم، لكن وعيهم السياسي تفتّح بسببها. يروي عن مشاعر كمال، الابن الأصغر للسيد أحمد عبد الجواد. يشعر هذا الشاب بإحباط بالغ من خسارة مكاسب الثورة، وفي مقدمتها دستور 1923 الذي ضمن سلطات البرلمان في الملكية الدستورية، وكذلك من انفضاض الشعب بعد موجات من القمع.

«أجل، لقد عاصرت عهد محمد محمود، الذي عطّل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد، واغتصب حرية الشعب نظير وعده له بتجفيف البرك والمستنقعات! كما عشت سنين الإرهاب التي فرضها إسماعيل صدقي على البلاد. كان الشعب يثق في قوم ويريدهم حكاماً له، لكنه يجد فوق رأسه دائماً أولئك الجلادين البغضاء...». يتحسّر كمال على الشعب الذي «اتخذ موقفاً سلبياً، شعاره الصبر والسخرية، فخلا الميدان إلا من الوفديين من ناحية، والطغاة من ناحية أخرى، وقنع الشعب بمجلس المتفرج، وراح يشجع رجاله في همس دون أن يمد لهم يداً».

ليس مشهد الثائر المهزوم غريباً على بلادنا، ومن الواجب حقاً تقديم مراجعاتٍ شجاعة ومنفتحة، لكن من دون أن يتحول نقد الذات إلى جلد الذات. ونعرف اليوم أن خلافات الأحزاب المصرية بعد ثورة 1919، وكذلك خلافات داخلية في حزب الوفد كان لها دور مدمّر، بالضبط كما نعرف أن الاستقطاب الإسلامي العلماني في مصر، وغيرها من دول الربيع العربي، كان بوابة نفاذ الحكم الاستبدادي. كما أن ضعف التنظيمات السياسية الممثلة للثورات كان عاملاً سلبياً آخر، نجت منه ثورة 1919، حيث تشكّل تنظيمها الضخم، حزب الوفد، من عمل دؤوب على الأرض، وهو ما أمكنها من تمثيل نفسها لعقود تالية. ولكن يجب التأكيد أن هزيمة الربيع العربي كانت، في المقام الأول، بسبب موازين القوى المادية البحتة. بالضبط، كما نعرف اليوم أن تعليق الدستور عام 1930 كان بفعل دبابات الإنكليز، وهم دخلوا مصر بفضل قذائف المدفعية، لا بمباراة كلامية. ليس من الصحيح أن «القمع عمره ما غيّر فكرة»، بل قد زالت أفكار من الوجود بمحو معتنقيها. هيمن الحزب الشيوعي الصيني على الصين، لأنه سحق خصومه عسكرياً في حربٍ أهلية. وكذلك انتهت الشيوعية كمشروع حكم من إندونيسيا بعد قتل نحو مليون شخص على يد سوهارتو.

واجه الربيع العربي خصوماً أثبتوا أن بإمكانهم فعلاً «حرق البلد»، كما بالهتاف الأسدي الشهير. وإذا لم تكف الوحشية المحلية في كسر الرقاب المرفوعة، يمكن استيراد مزيد منها بحلفاء إقليميين ودوليين. لكن في المقابل، نشأ الربيع العربي لأسبابٍ ماديّة بحتة. الفقر والبطالة، وعنف الشرطة، وغياب الثقة بعدالة مؤسسات الحكم. وما دامت الأسباب نفسها مستمرة، تظلّ الأفكار الناجمة عنها حية وملهمة، وهو ما نشهده في جيلٍ جديدٍ أطلق موجة ثانية من الربيع العربي في السودان والعراق والجزائر ولبنان، كما أنه يتبلور ببطء في دول الموجة الأولى. ولعل هذا ما أطلق سباق سيطرة على الأفكار، لا على الأجساد فقط، وتشهد مواقع التواصل المصرية، على سبيل المثال، موجةً من «المؤثرين» المدعومين من السلطة.

يتغير في «السكرية» كل شيء فجأة. يشارك كمال، المحبط على سبيل العادة، في احتفالية «يوم الجهاد» عام 1935، أي بعد 15 عاماً على الثورة وثمانية أعوام على وفاة الزعيم سعد زغلول، والتي كانت مناسبة يشارك بها الوفديون وحدهم. ولكن تصادف هذا العام أن انطلقت شرارة، هي تصريح من وزير الخارجية البريطاني، صمويل هور، بأن دستور 1923 غير صالح. فجأة استيقظ العملاق. تحول اليوم إلى انتفاضة عارمة، وكان لطلاب المدارس، الذين لم يشهدوا الثورة، دور رئيسي فيها، وسقط منهم شهداء، أشهرهم عبد الحكم الجارحي، على كوبري عباس. في النهاية، رضخ الملك والإنكليز وعاد دستور 1923، وظل قائماً عشرين عاماً حتى ثورة يوليو 1952. السياسة كالدنيا، دوّارة. والواجب محاولة الاحتفاظ بـ«الأصول السياسية»، أي الحركات والأحزاب والمجموعات الديمقراطية، ولو وجوداً خاملاً في انتظار لحظةٍ قد تطول، لكن لا تستحيل.

## هل عاد الاغتيال السياسي إلى لبنان؟

**وائل نجم**

مفاجئاً ومدوّياً كان الإعلان عن اغتيال الناشط السياسي والكاتب والناشر، لقمان سليم، قبل أيام في جنوب لبنان، فالرجل المعروف بمعارضته الشديدة لمواقف حزب الله وسياساته، حتى مستوى الخصومة، هو ذاته الرجل الذي يقيم في عمق الضاحية الجنوبية لبيروت، على بعد أمتار قليلة من المربع الأمني الرئيسي للحزب، حيث أغلب المقرّات والقيادات الأساسية والرئيسية. وهو الرجل ذاته أيضاً الذي يتردّد باستمرار إلى جنوب لبنان في زيارات للأصدقاء أو في مناسبات أو غيره، وكان يخرج ويتحرّك حتى ليلاً من دون أن يشعر بأي شيء، والدليل أنّ عملية اغتياله، وكما أفادت المعلومات، تمّت بعد خروجه من منزل أحد أصدقائه في إحدى البلدات الجنوبية بعيْد الساعة الثامنة مساءً. وهو ذاته الذي يتجوّل في بيروت وأحيائها بشكل طبيعي، فيركب الباص رقم 4 كما كان يكتب على حسابه على «تويتر».

صحيحٌ أنّه تعرّض، كما كشف وتحدّث هو نفسه، لسيل من التهديدات بأشكال مختلفة ومتعدّدة، وفي أوقات متباعدة أو متقاربة، لكنّها تهديدات، وكما أوضح هو ذاته، كانت من بيئة وأشخاص غير معروفين، وكانت كتابات على جدران المنزل حيناً، أو اتصالات هاتفية من أرقام غير معروفة حيناً آخر، إلى غيرها من الأشكال الأخرى. فور شيوع نبأ مقتل لقمان سليم، وبعد أن تبيّن أن مقتله نجم عن اغتيال بعدة رصاصات بالرأس والعنق، توجّهت أصابع الاتهام، بشكل أولي ومباشر، ومن وسائل إعلامية وكتّاب وسياسيين وغيرهم، إلى حزب الله بالوقوف خلف مقتله. هناك من تعامل مع هذا التصرّف على أنّه اتهام سياسي للحزب، وبالتالي عاد وقال إنّه ينتظر نتائج التحقيقات. وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، عندما حمّلوا حزب الله المسؤولية الفعلية والحقيقية عن مقتل لقمان سليم، واتهموه بأنّه من قتله. وفي مقابل ذلك، دان حزب الله جريمة القتل، ونفى أيّة مسؤولية عنها، ودعا إلى تحقيق يكشف الملابسات، ويجلّي الحقائق، ويضع النقاط على الحروف. السؤال الأساسي الذي يبرز اليوم في الساحة اللبنانية، وبات يردّده كثيرون: هل عاد زمن الاغتيالات السياسية؟ ومن يمكن أن يقف خلف هذه الأعمال؟ أساساً، لم تتوقف الاغتيالات السياسية في لبنان حتى تعود. هي تمرّ بمراحل تأخذ فيها استراحة، إذا صحّ التعبير، ومن ثمّ تضرب من جديد عندما يجد الذين يقفون خلفها لهم مصلحة بذلك، أو عندما يجدون أنفسهم باتوا محاصرين ومأزومين. واليوم جرى الحديث، بل جرى التحذير من شخصياتٍ محليةٍ، ومن أجهزة أمنية، ومن شخصيات دولية أوروبية وغيرها من أنّ لبنان قد يكون مقبلاً على نوع من هذه الأعمال الإجرامية، بالنظر إلى عدة عوامل، محلية وإقليمية ودولية، منها ما يتصل بانسداد أفق الحل السياسي في لبنان، ومنها ما يتصل باستخدام لبنان صندوق بريد في تبادل الرسائل بين القوى المتنافسة والمتصارعة في المنطقة، ومنها ما يتّصل بتصفية حساباتٍ كجزء من تهيئة المسرح اللبناني لما هو آتٍ مستقبلاً. وربما يتصل ما جرى في عملية قتل لقمان سليم، وبشكل من الأشكال، بما جرى من أحداثٍ ومواجهاتٍ وأعمال حرق وتخريب في طرابلس شمال لبنان قبل أيام.

على كل حال، وعلى قاعدة إنّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته، أو أنّ البريء متهم حتى تثبت براءته، يمكن القول إنّ ما جرى اغتيال سياسي واضح، لأنّ القتل جاء في سياق الاستثمار والاستغلال السياسي، والجهات المستفيدة من ذلك أكثر من طرف، كما يتخيّل بعضهم. وبالتالي، يجب عدم استبعاد أي فرضية لكشف من يقف خلف هذا الاغتيال، ولكن تبقى المسؤولية الأساسية في جلاء صورة هذا المشهد، حتى يتبيّن للرأي العام فيه الخيط الأبيض من الخيط الأسود عند القضاء اللبناني والأجهزة المولجة بالتحقيقات، فإذا ما تعاملت مع الحدث بشفافية، وكشفت حقيقة الاغتيال وأهدافه، تكون قد وفّرت على البلد الكثير الكثير، وجنّبته مزيداً من الأثمان، وحمت مزيداً من الشخصيات أو الرموز أو الأشخاص العاديين الذين قد يكونون على قائمة الاستغلال السياسي والاغتيال.

(كاتب لبناني)

## رسائل «سرايا السلام» والصراع في العراق

**فارس الخطاب**

لم تكن عمليات استعراض القوة لـ«سرايا السلام» التي أمر بتنفيذها رئيس التيار الصدري، مقتدى الصدر، في وسط العراق وبغداد، مجرد رسالة منه شخصياً إلى زعيم ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، بعد تلويح الأخير، أو المتحدثين باسمه، بأن حصوله على رئاسة الحكومة مطلب جماهيري، وأن «العراق بحاجة إلى رئيس وزراء قوي»، بل هي، في حقيقة الأمر، رسالة تنبيه وتحذير لكل القوى السياسية المتحرّكة باتجاه كسب الانتخابات المقبلة بكل الوسائل «الممكنة»، وإن كانت ضد رغبة الجماهير العراقية، ولا يستثنى من ذلك رئيس الوزراء العراقي الحالي، مصطفى الكاظمي.

انتشار مليشيا سرايا السلام نذير شؤم بقراراتٍ مقبلة، ربما ستنزلق بالعراق إلى مجاهيل أخرى، تضاف إلى سلسلة المجاهيل المتحكمة بمصير شعبه ومستقبل البلاد. أحد هذه القرارات؛ تهديد مقتدى الصدر بفك التجميد عن «جيش المهدي». وبحسب القيادي في التيار الصدري، حاكم الزاملي، فإن مقاتلي هذا «الجيش» منعوا، في عام 2005، تنظيم القاعدة من احتلال بغداد، فيما اعتبر نوري المالكي الذي كان رئيساً للوزراء في 2008 جيش المهدي عصابات جريمة منظمة، إضافة إلى تهريبها النفط من محافظة البصرة؛ وأطلق عليهم حملة أمنية وعسكرية سُميت «صولة الفرسان»، في 25 مارس/ آذار 2008، في وسط العراق وجنوبه، استهدفت قيادات التيار الصدري و«جيش المهدي» ومعاقلهما وأنصارهما. انتهت بعد ثلاثة أسابيع بإصدار الصدر بياناً دعا فيه أنصاره إلى إلقاء السلاح، واستقبال القوات الأمنية بالورود والمصاحف.

هناك، إذن، تاريخ من الصدامات والاتهامات بين التيار الصدري، ممثلاً بزعيمه، مقتدى الصدر، وحزب الدعوة العراقي ممثلاً بزعيمه، نوري المالكي، وهم الآن، وفي حُمّى التسابق السياسي المدعوم من جهات عديدة، يسعون إلى الاستحواذ على كرسي رئاسة الوزراء العراقية المقبلة، بعد إجراء الإنتخابات المفترضة في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الحالي؛ فالمالكي قال، في لقاء متلفز، مع قناة عراقية «لا أمانع من إصلاح البلد، في حال تكليفي بالمهمة»، وهو هنا يراهن على مليشيا «الحشد الشعبي» التي كان هو من أنشأها بعد انسياح تنظيم داعش الإرهابي في ثلث الأراضي العراقية. كما أعلن التيار الصدري علنا رغبته في كسب الرهان على منصب رئيس الوزراء، مع كل الحقائب الوزارية المهمة، للتحكّم بالعراق بشكل كامل.

مؤسف حقاً أن تنحدر مجريات الأمور في العراق، البلد الذي حفر اسمه وإنجازاته في التاريخ البشري، وصاحب أولى الحضارات الإنسانية المعروفة، إلى هذا المستوى من سوء الإدارة، وتغييب صوت العقل والحكمة، وعدم وضع أي اعتبار لشعبه وسمعته إقليمياً ودولياً؛ فمن المضحك المبكي أن يكون الإطار الذي وضعه التيار الصدري سبباً لنشر مليشياته في محافظات الوسط ثم بغداد، هو ما أعلنه وزير الصدر المعرّف باسم صالح العراقي عن وجود اتفاق «بعثي - داعشي» للهجوم على مراقد أئمة الشيعة والسنّة في النجف وكربلاء وبغداد، «وهو أمر لم تؤكده الحكومة العراقية ولا هيئة الحشد الشعبي أو أية جهة أخرى». ولكن ما صدر بعد هذا الانتشار من زعيم التيار أو ممثليه يشير إلى أهداف أخرى، منها، على وجه الخصوص، إخماد التظاهرات الشبابية المستمرة في محافظات الناصرية والكوت والنجف والبصرة وتصفياتها، واتهامها بالعمل وفق أجندات خارجية، كما أنها أرسلت رسائل واضحة إلى رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، والقيادات الأمنية، مضافاً إليها بعض مليشيا الحشد، وخصوصا منها عصائب أهل الحق، بأنها، أي مليشيا المهدي (سرايا السلام)، هي من تملك زمام المبادأة في الشارع العراقي، وهي من تتحكم بنبضه الأمني متى ما أرادت، وهو ما زاد من «هيبة» الدولة العراقية، تراجعاً وانتكاساً. العراقيون يخشون الحرب الأهلية، وقد كان استعراض «سرايا السلام» القوة ذا دلالات لا يخطئها أبناء الشعب العراقي، ستفضي، على الأغلب، إلى تأثيراتٍ سلبية على السلم الأهلي في هذا البلد، فذكريات أحداث عام 2006 بعد تفجير مرقدي الإمامين في سامراء، والتي استمرت ثلاث سنوات، كان القتل فيها على الهوية، تركت انطباعاً عاماً سيئاً عن مليشيا الصدريين لدى أبناء «السنّة»، وهو ما تم استذكاره مع مشاهد استعراض قدرات هذه المليشيات في شوارع العاصمة العراقية تحديداً، وفي مناطق مثل الأعظمية والفضل ذات الأغلبية السنيّة. هذا الظهور الذي استغله أيضاً من يعتقد أغلب العراقيين أنه صاحب أكبر سجل في التمييز الطائفي والاعتقالات العشوائية والتغييب القسري وتسليم الموصل إلى تنظيم داعش الإرهابي، رئيس الوزراء الأسبق والخصم الأبرز للصدريين، نوري المالكي، الذي قال «في حال فوزي بمنصب رئيس الوزراء لن أسمح لمليشيا المهدي بترعيب الناس».

> توضح المؤشرات في العراق أن أبواباً ستفتح أمام معارك بين القوى الشيعية حول من ستكون له الغلبة في الانتخابات

توضح كل المؤشرات في العراق بجلاء أن أبوابا ستفتح أمام معركة (معارك) جديدة بين القوى الشيعية حول من ستكون له الغلبة في الانتخابات المقبلة. ولكن يبدو بوضوح أيضاً أن زعيم التيار الصدري يريدها لتياره، وقد وضع رقماً تقريبياً لعدد المقاعد التي سيحصل تياره عليها في هذه الانتخابات (100 مقعد). فيما أعلن «ائتلاف الفتح» أنه سيحصل على نحو 60 مقعدا. وهكذا تطرح الكتل والأحزاب، وبالأرقام الدقيقة، عدد مقاعدها في مجلس النواب المقبل. وليس معلوما عن أي انتخاباتٍ نزيهة يتحدثون، فرئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الذي يشاد بحلمه وصبره على كل الاستفزازات والتجاوزات التي مارستها أطراف عديدة بحقه، جديدها استعراض سرايا السلام، ما زال يراهن على أن يصل إلى تاريخ الانتخابات بسلام وبقوة كافية، لجعلها شفّافة ونزيهة، من خلال عدم زج نفسه والقوات الأمنية والجيش في مهاترات القوى السياسية، كائنا من يكون داعمها. وقد أرسل رسالة واضحة إلى زعماء التيارات والكتل ذات المليشيات المسلحة، مفادها «أن البناء لا يتم بالتجاوز على الرموز والمقدسات الدينية والوطنية وضرب المؤسسات وقطع الطرق، بل بدعم الدولة، وأن الانتخابات استحقاق وطني، يحتاج إلى التضامن السياسي والاجتماعي».

(كاتب عراقي في لندن)

**كاريكاتير** — **سعد المهندي**

## إسرائيل والقنبلة النووية الإيرانية

**رندة حيدر**

تحظى التقديرات السنوية لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بمتابعة واهتمام كبيرين داخل إسرائيل وخارجها، كونها من جهة تعكس قراءة هذه الأجهزة لتطورات الوضع في المنطقة وتصوّر التهديدات من وجهة نظر إسرائيلية. وتعرض مواقف هذه الأجهزة وردّها عليها، والتداعيات التي قد تنجم عن ذلك على الوضع في إسرائيل والمنطقة. وتساعد متابعة هذا كله في فهم العقل الأمني الإسرائيلي. ولكن ما شوهد، أخيرا، من تضارب في تقديرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشأن المدة التي تحتاجها إيران لإنتاج أول قنبلة نووية يبعث على الاستغراب، ويطرح تساؤلات، ففي خطاب ألقاه الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني) رئيس الأركان الإسرائيلي، أفيف كوخافي، في المؤتمر السنوي لمعهد دراسات الأمن القومي، قال إن إيران بحاجة إلى أشهر، وربما أسابيع، لإنتاج أول قنبلة نووية. بينما جاء في التقدير السنوي الذي نشرته شعبة الاستخبارات العسكرية، أخيرا، أن المدة التي تفصل إيران عن القنبلة هي عامان. ويطرح هذا الفارق في التقديرات بشأن تهديد تعتبره إسرائيل «وجودياً» شكوكاً حول مدى جدّية هذه التقديرات ورصانتها.

في السنوات الماضية، شهدنا خلافاً بين المؤسسة الأمنية في إسرائيل وحكومة نتنياهو بشأن توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية في إيران. يومها، عارضت قيادة الجيش بشدة أي عمل عسكري منفرد ضد المشروع النووي الإيراني. وعكس هذا الموقف وجهة نظر المؤسسة الأمنية المعارضة لعمل عسكري ضد المشروع النووي الإيراني، يمكن أن يجرّ إلى حرب واسعة النطاق. ولكن يبدو أن هذا الموقف تبدل وتغير في المدة الأخيرة، سيما مع كلام رئيس الأركان عن إعداد الجيش خطة عسكرية ضد المشروع النووي الإيراني، ثم كلام وزير الدفاع، بيني غانتس، عن الموضوع أخيرا.

قد تكون عودة التهديدات الإسرائيلية بعمل عسكري ضد المشروع النووي الإيراني من باب الضغط على إدارة الرئيس الأميركي، بايدن، للجم حماستها وردعها عن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران. ولكن هذا لا يبرر الفارق بين تقديرات رئيس الأركان بشأن المدة لحصول إيران على أول قنبلة نووية وتقديرات شعبة استخباراته. والمستغرب أن من المفترض برئيس الأركان أن يعتمد على تقديرات جهاز استخباراته، فما سبب الاختلاف في التقديرات؟ وما دلالاته؟

أكثر من معلق رأى في موقف رئيس الأركان توظيفاً سياسياً، لأنه يدعم بصورة مباشرة موقف رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من المسألة، وهو الذي، منذ اللحظة الأولى لفوز بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية، حذّر الإدارة الديمقراطية الجديدة من الإسراع في رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، ومن مغبة العودة إلى الاتفاق الأصلي، قبل إدخال تعديلاتٍ أساسية عليه، تتناول بصورة خاصة ما يطلق عليها مرحلة «الغروب»، أي انتهاء صلاحية الاتفاق، وإمكانية عودة إيران إلى تخصيب اليورانيوم بصورة شرعية؛ وضرورة أن يشمل الاتفاق المعدّل مشروع الصواريخ الإيرانية الباليستية والتطلعات الإيرانية للهيمنة على دول المنطقة من خلال وكلائها.

قد يكون الدافع الثاني لكوخافي الضغط على الحكومة، لزيادة ميزانية الجيش، للاستعداد لعملية عسكرية إسرائيلية نوعية ضد المنشآت النووية الإيرانية عند الضرورة. وهناك أيضاً من رأى في كلام كوخافي رسالةً ضمنية موجهة إلى الإدارة الأميركية الجديدة.

في المقابل، على الرغم من أن شعبة الاستخبارات العسكرية تتفق مع رئيس الأركان على ضرورة عدم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، لكنها تختلف معه بشأن الفترة التي تفصل إيران عن إنتاج أول قنبلة نووية. قد يكون أحد الدوافع الرد على التضخيمات الأخيرة، محاولة شعبة الاستخبارات التخفيف من خطورة التهديد المباشر للمشروع النووي الإيراني حالياً، والتركيز على تهديداتٍ أخرى أكثر إلحاحاً، مثل تهريب إيران السلاح، واستمرار تمركزها العسكري في سورية، وخطر الصواريخ الدقيقة التي لدى حزب الله وإمكانية اشتعال الجبهة على الحدود الشمالية مع لبنان التي تعتبرها أكثر الحاحاً من احتمال مهاجمة المنشآت النووية في إيران.

> تحاول شعبة الاستخبارات التخفيف من خطورة التهديد المباشر للمشروع النووي الإيراني حالياً

من المحتمل أن يكون تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية ردّا غير مباشر على قول وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إن إيران بحاجة إلى أسابيع لإنتاج قنبلة نووية، كي يدعو إلى الإسراع في العودة إلى المفاوضات. بمعنى آخر، استغل بلينكن ما قاله كوخافي عن أسابيع كي تصل إيران إلى القنبلة، ووظفه في خدمة السياسة الأميركية بالعودة إلى الاتفاق النووي في أقرب وقت. ربما هذا هو سبب الحديث عن عامين في شعبة الاستخبارات العسكرية، ما يعني أن ثمة وقتا لاستمرار الضغط على طهران. وعلى أي حال، يبدو أن كل هذه التقديرات تخدم غاية واحدة، تتمثل في إقناع إدارة بايدن بفتح قنوات حوار مع إسرائيل قبل البدء بالمفاوضات مع إيران، والتوصل معها إلى تفاهمات، وإعطائها دوراً في صياغة التعديلات على الاتفاق الجديد بما يتلاءم مع مصالحها.

(كاتبة لبنانية)



## لا تغيير تؤدّي إليه الانتخابات المقبلة للشعب الفلسطيني

**علاء الترتير**

أعلن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية للسلطة الفلسطينية في مايو/ أيار ويوليو/ تموز المقبلين، بعد انقطاع دام 15 عامًا. ماذا وراء القرار؟ أتمنى القول إنّ إعلان الانتخابات التشريعية والرئاسية نجمَ من دوافع محلية وشعبية، لكنه أبعد ما يكون عن ذلك. أتمنى القول إنه جاء بسبب المطالبات والضغوط الشعبية، أو بهدف إصلاح النظام السياسي، أو إعادة ابتكار أنماط الحكم القائمة، أو حتى تجديد القيادة السياسية. أتمنى القول إنّ الانتخابات ستكون «تتويجًا» لعملية طويلةٍ ومعقدة من العمل الديمقراطي. أتمنى القول إنها جاءت بسبب ما أفضت إليه آليات المساءلة الفعالة، أو من أجل إحياء الهياكل التنظيمية المتعطلة وظيفيًا، كتلك التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. أتمنى القول إنّ القرار انتهت إليه حلقة عمل جادة سعت إلى عقد حوار وطني شامل هادفٍ، يُعيد النظر في البرنامج السياسي الفلسطيني ويتبنّى استراتيجية استشرافية، وخطة عملٍ ملموسةً لإدراك الحقوق ونيل الحرية.

الدوافع المذكورة أعلاه ليست السببَ وراء نية إجراء الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة في وقتٍ لاحق. بل إن قرار عقد الانتخابات جاء، في المقام الأول، استجابةً لضغوطٍ وشروط خارجية دولية وإقليمية. فقد أرادت القيادةُ السياسية للسلطة الفلسطينية، وقيادةُ حركة حماس ضمنيًا، إرسالَ رسالةٍ واضحة إلى الإدارة الأميركية الجديدة بأنها «مستعدّة للعمل»، ومستعدّة للعودة إلى «الوضع الطبيعي المعهود،» ومستعدّة لتلقي «المساعدات» المالية الأميركية. وأرادت إرسالَ إشارة واضحة إلى إدارة بايدن بأنها سعيدة بالعودة إلى «طاولة المفاوضات»، وهي تظنّ أنها، بإجراء الانتخابات، سوف تستبق الاتهام الإسرائيلي بأنّ الفلسطينيين منقسمون ومشتتون، بما لا يدع فرصةً «للتفاوض المثمر». إرضاء الأطراف الدولية ليست ممارسة جديدة على السلطة الفلسطينية، بل هي ممارستها السائدة، على الرغم من أنها أضرّت بالشعب الفلسطيني ونضاله من أجل الحرية والمساواة وتقرير المصير.

وإلى جانب الضغوط من أجل استرضاء إدارة بايدن، تواجه قيادةُ السلطة كذلك ضغوطًا أخرى من مجتمع المانحين (سيما الأوروبيين) «لتجديد ولايتها الديمقراطية». ومع ذلك، لا يهتم المانحون سوى «بالديمقراطية الصورية»، حيث يريدون أن يروا «الفلسطينيين يذهبون إلى صناديق الاقتراع»، حسبما أخبرني دبلوماسي أوروبي كبير، قال: «نحن نتفهم أنها ليست ديمقراطيةً حقيقية، لكنها أفضل من العدم، ونحن هنا لندعمها». لا ينبغي الاستهانة بالضغط المباشر وغير المباشر الذي يمارسه مجتمعُ المانحين، فيما يتعلق بإعلان الانتخابات، وخصوصًا في ظل الوضع المالي المُزري الذي تعيشه السلطة الفلسطينية.

يُضافُ إلى هذه العوامل عاملُ الديناميات الإقليمية الجديدة الناشئة، في ضوء ما تسمى اتفاقات أبراهام، والتي لم تستطع القيادة السياسية الفلسطينية (السلطة و«حماس» على حد سواء) تجاهلها، واضطرت إلى الاستجابة لها والتعايش معها. ويُشار إلى أن معظم الدول العربية المشاركة في هذه العملية غير متحمسة لفكرة الانتخابات في حد ذاتها (أغلبها لا يعرف انتخابات حرةً ونزيهة)، ولكنها حريصةٌ على لعب دور رئيسي في «إعادة رسم المنطقة» و«استئناف العمل مع الفلسطينيين»، بما يتماشى في المقام الأول وخطة الإدارة الأميركية الجديدة ومعاييرها الإقليمية في الشرق الأوسط.

ما الذي يمكن أن توقعه من هذه الانتخابات؟ حتمًا ليس الانتقال الديمقراطي، ولا إصلاح النظام السياسي الفلسطيني. قد تُسفِر، في أحسن الأحوال، عن «ديمقراطية صورية» بَيد أن هياكل القمع والاستبداد ستظل متجذّرة، ولا يمكن تغييرها باقتراع جزئي يفتقر إلى الحرية والنزاهة، وليس المقصود هنا عنصر الشفافية في قانون الانتخابات، وإنما القدرة على إجراء حملاتٍ انتخابيةٍ بحرية وتنافس نزيه.

ومن الأهمية بمكان أيضًا أن نعترفَ بأنه لا يجوز ولا ينبغي الخلط بين أي «لحظة ديمقراطية» (الانتخابات في هذه الحالة) و«العمليات الديمقراطية» أو «البيئة الديمقراطية»، فلا يمكن لأي ممارسةٍ ديمقراطيةٍ أن تكون ديمقراطية حقًا في بيئة استبدادية وقمعية عمومًا. الاحتفال ببهارج «الديمقراطية» يختلف كثيرًا عن الاحتفاء «بالديمقراطية الحقة»، فهو كالاحتفال «ببهارج الدولة» في غياب الدولة والسيادة، وهي ممارسةٌ اعتادتها القيادةُ السياسية الفلسطينية، والخشية أن تنقلها إلى ميدان الانتخابات.

وإذا افترضنا أن الانتخابات التشريعية ستجرى كما هو مقرّر في مايو/ أيار، فلا ينبغي أن نفترض ببساطة أن الانتخابات الرئاسية ستجري في يوليو/ تموز، فهي ليست عملية متسلسلة، لأن إجراء الانتخابات الرئاسية قد يكون ببساطةٍ متوقفًا، إلى حدٍ كبير، على نتائج الانتخابات التشريعية. وعند إجراء هذه الانتخابات، إنْ أُجريت، لن يحقّ التصويتُ فيها سوى للفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة. وحتى مشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية ليست مضمونة، لأنها تتطلب موافقة إسرائيلية صريحة (في هذا الشأن تمارس الجهات الفاعلة الأوروبية الضغطَ على إسرائيل كي تسمحَ بذلك). حتى وإنْ حدثَ ذلك كله، كما هو مخطط، سيظل نصف الشعب الفلسطيني التوّاق لوجود مؤسسات شرعية وتمثيلية وخاضعة للمساءلة مغيبًا عن هذه العملية.

قد يسأل سائل: هل سيشارك الفلسطينيون خارج الأرض المحتلة في الانتخابات؟ لا يمكن لهؤلاء الفلسطينيين التصويتُ إلا في انتخابات هيئات منظمة التحرير، مثل المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل، من الناحية النظرية، برلمان الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أنّ إعلان عباس حدَّد نهاية أغسطس/ آب 2021 موعدًا لإجراء انتخابات المجلس الوطني «حيثما أمكن»، فإن من الخطأ الاعتقاد أنها دعوةٌ صادقة إلى إجراء انتخابات منظمة التحرير/ المجلس الوطني، فإجراء تلك الانتخابات، حتى وإنْ اقتصر على ما أمكن من مواقع وجود الفلسطينيين، يقتضي استعداداتٍ جادّةً على المستوى السياسي واللوجستي، ولا يوجد ما يكفي من الوقت أو الموارد، أو حتى الإرادة السياسية، لضمان حدوث ذلك. تدركُ كل الأحزابُ السياسية هذا الواقع جيدًا، لكنها قررت أن تغضّ الطرفَ عن هذه المسألة الجوهرية، بحجة أن «أي انتخابات أفضل من العدم». وفي أحسن الأحوال، قد نرى تكرارًا لسيناريو عام 2018 حين اجتمعَ المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله لاختيار أعضاء اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير، وكانت مناسبةً مؤلمة ذكّرتنا بالديمقراطية الفلسطينية، وهي تتعرّض للتقويض على يد القيادات الفلسطينية.

ومع ذلك، فإن هذه المقاربةَ قصيرةَ النظر التي تتحاشى التعاملَ مع القضايا الأساسية كليًا لن تُؤدي إلا إلى ترسيخ البرنامج السياسي الحالي، وإطالة عمر نظام القيادة الراهن، وبخاصةٍ نظامي «فتح» و«حماس». وعليه، تتهيأ الحركتان، بمساعدةٍ مقصودة وغير مقصودة من الفصائل السياسية الأخرى، كي تخرجا منتصرتين من الانتخابات المقبلة، بغض النظر عمَّن سيفوز بمقاعد أكثر.

وقريبًا سوف تستمران في الاستحواذ على الغالبية العظمى من المقاعد في المجلس التشريعي، بدلاً من معاقبتهما ومحاسبتهما على جميع الأضرار والأذى الذي ألحقتاه بالنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وهذا يثير السؤال: ما هو الهدف من انتخاباتٍ يُنظر إليها وسيلةً وغايةً في آن، من دون دراسةٍ جدّيةٍ لأبعادٍ أوسع وأكثر جوهرية تتعلّق بمجمل النظام السياسي، والاستراتيجية، والرؤية؟ فلن يبزغ الأمل في حدوث تغيير إيجابي جوهري، إلا إذا توقف الفاعلون السياسيون المهيمنون الحاليون عن تعزيز بعضهم بعضًا، وأُخضعوا للمحاسبة والمساءلة. وحينئذ سيكون للانتخابات معنى مختلفٌ وغايةٌ مختلفة.

> لا يحدث تغيير إيجابي جوهري، إلا إذا توقف الفاعلون السياسيون المهيمنون عن تعزيز بعضهم بعضًا

(كاتب فلسطيني في جنيف)

## هل تتآمر واشنطن على الأسد ؟

**ميشيل كيلو**

ركّب بشار الأسد، بإيحاء روسي، مؤامرة كونية على نظامه، طرفها الخارجي الرئيس هو الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، والداخلي هو الشعب السوري: عميل واشنطن وتل أبيب القديم، الذي تحوّل بقضه وقضيضه إلى شعب إرهابي، بمجرّد أن طالب بحريته. وبهذه التركيبة، صارت معركة الأسدية موجهةً ضد الثورة بوصفها مؤامرة إمبريالية/ صهيونية ينفذها السوريون، لذلك، انقلبت جرائم جيشها ضدّهم إلى بطولاتٍ وطنيةٍ تستحق الإشادة.

تثير هذه الفرية عن تآمر الشعب السوري مع صهاينة واشنطن وتل أبيب، العجب، وتطرح أسئلة منها: لماذا امتنع شريكا الشعب في المؤامرة عن حمايته من الذبح، وتركا الأسدية تشطبه من موازين الصراع لصالحهما؟ وهل كان البيت الأبيض عاجزا عن حمايته، أم مستغنيا عنه وعن دوره؟ ألا تكون المؤامرة سيئة التخطيط ومحكومة بالفشل، إما لأن واشنطن وتل أبيب خائفتان من جيش الأسد، أو ممتنعتان عن توظيف قدراتهما الهائلة ضده، والنتيجة: ليس الطرفان منخرطين في مؤامرة عليه، فلا أحد يتآمر ليفشل، أو عندما يكون عاجزا عن استخدام ما لديه من قدرات، وتكون المؤامرة الحقيقية على السوريين الذين أوهمهم البيت الأبيض بأنه معهم، ثم تخلى عنهم، وتنكّر لثورتهم، بحجة أنها ثورة مزارعين وأطباء أسنان، كما قال الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما؟

وإذا كانت واشنطن وتل أبيب تتآمران على الأسد، لماذا لم تستغلا تمرّد الشعب لتنقضّا عليه، عندما وصل عامي 2012 و2015 إلى حافّة الانهيار، وسارع حزب الله والجيش الروسي إلى إنقاذه، وكان إسقاطه متاحا لهما، لكنهما تفرّجتا على الغزاة وهم يسحقون الشعب الثائر، حليفهما المزعوم، حتى بعد تهديد أوباما باستخدام القوة ضد الأسدية، إنْ أقدمت على استخدام السلاح الكيماوي، وعندما أقدمت وضربت بتهديده عرض الحائط، لم ينفذ وعيده، هو أو نتنياهو، وقبل تسوية مع موسكو سمحت للجنة من الأمم المتحدة بزيارة تلك المواقع التي يوافق الأسد على تفتيشها! وحين تبيّن أنه لم يسلّم كل ما لديه من سلاح كيماوي، امتنعت واشنطن عن تطبيق البند السابع من قرار مجلس الأمن عن نزعه بالقوة. أهكذا عوّدتنا واشنطن وتل أبيب أن تتآمرا، وكيف تتآمران إن وقفتا مكتوفتي اليدين دوما، بينما كانت الأسدية تتسلّى باستخدام أسلحتها المحظورة دوليا، وتفتك بعمليهما السوري المزعوم؟ هل كان من المؤامرة تأييد أميركا وإسرائيل دخول حزب الله ثم روسيا إلى سورية، لإنقاذ من تتآمران عليه، مع الشعب السوري؟ وكيف يفسر امتناعهما عن ممارسة أي رد فعل على تدخلّهما، لو كانا يتآمران حقا ويريدان إطاحته ونظامه؟

سأفترض أن واشنطن خافت من الجيش الأسدي وشبّيحته، ونأت بجيشها عن المؤامرة، لماذا امتنعت عن تزويد شريكها السوري بأسلحة ردع متقدّمة، وعن فرض حظر جوي يحمي ما احتله المتآمر السوري عام 2013، ويعادل ثلثي الأرض السورية التي تركها المتآمران الدوليان تسقط في يد إيران وحزب الله وروسيا: الأطراف التي تصدّت لهما؟ أخيرا، إن كانت واشنطن متآمرة على الأسد، بماذا يفسّر إحجامها عن تطبيق قرارات دولية داعمة لشريكها السوري في المؤامرة، مع أن تطبيقها يحقق أهدافهما؟

ترتكز أكذوبة المؤامرة على سذاجةٍ ادّعى أصحابها أن جيش الأسد الذي لا يصلح لغير التشبيح والتعفيش، بشهادة جنرالات روسيا، هزم أميركا وإسرائيل والشعب السوري مجتمعين، بعد إخراج معظمه من المعركة. إذا كان هذا هو ما حدث حقا، أين كمنت المؤامرة، وكيف سمحت أميركا للمعفشين والمشبحين بهزيمتها، وكيف تشبّح إسرائيل ليلا ونهارا فوق سورية، إن كان جيش التعفيش قد أفشل مؤامرتها بقوته؟ قد تنطلي هذه السذاجة على الذين مسحت عقولهم، ولا تنطلي على المصرّين على نيل حريتهم ويسخرون منها.

## عن احتمال إدارة إيران لبنان

**بيار عقيقي**

يناقش كثيرون في لبنان إمكانية «تسليم إدارته إلى إيران في المرحلة المقبلة»، بصورةٍ مشابهة لتسليمه إلى سورية في عام 1990، على خلفية اجتياح العراق الكويت، وحاجة التحالف الدولي. العربي آنذاك إلى الجبهة السورية الشرقية لإسقاط صدّام حسين. يبني هؤلاء تصوّرهم على مبدأ أن «لبنان غير قادر على حكم نفسه»، كعادته في تاريخه، بفعل استمرار سلطة الطوائف، معزّزة بسطوة أمراء الحرب ورجال الأعمال. لكنهم، في المقابل، ينسون أن الإدارة الإيرانية للبنان تعني، حكماً، إدارة إيرانية مماثلة للعراق وسورية، بفعل الحاجة إلى الترابط الجغرافي الممتد من طهران إلى بيروت، أي الطريق نفسه الذي تُغير عليه الطائرات الإسرائيلية، من وقتٍ إلى آخر، بحجّة نقل أسلحة. وتعني أيضاً التسليم بانتشار إيراني على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، من سورية إلى لبنان. وتعني هذه الفرضية تجاهل كل موازين القوى الحالية، سواء الانتشار الأميركي في العراق وسورية، أو الروسي والتركي في سورية، والإقرار بدور إيراني صرفٍ في بغداد ودمشق.

إلى أي حدّ يُمكن أن تُصدّق تلك الفرضية؟ صحيحٌ أن الأميركي يملك القدرة على المساومة في كل مكان وزمان، شرط البقاء مسيطراً، وصحيح أن همّ إدارة جو بايدن منصبّ على مواجهة الصين، لكن الصحيح أن الأميركي لن يبادل الملف النووي الإيراني بمنح الإيرانيين مناطق نفوذ واسعة إقليمياً، فلو قرّرنا تطبيق النظرية نفسها على كوريا الشمالية مثلاً، لكان الأميركي سمح لها في اجتياح الجنوب الكوري، وصولاً إلى اليابان والهيمنة على مداخل بحر الصين الجنوبي. ثم، إذا كان الأميركي يريد معالجة الملف النووي الإيراني، عبر الضغط والتصعيد عشية اقتراب مهلة انتهاء البروتوكول الإضافي في 21 فبراير/ شباط الحالي، فهل سيسمح في التمدّد الإيراني على تخوم شرق المتوسط، بما قد يؤدّي إلى عكس كل نواياه وأهدافه السابقة في منع طهران من التوسّع؟

وحيال المقارنة مع تسليم سورية الملف اللبناني، تبدو الفوارق واضحة وواسعة. كان حافظ الأسد مرناً بما يكفي للاتفاق مع الأميركيين على مهاجمة عراق صدام حسين، وعدم التشديد على استرجاع الجولان المحتلّ في خضمّ التسوية التي نشأت على عجل بعد اجتياح العراق الكويت في أغسطس/ آب 1990، بل اكتفى بالسيطرة على لبنان والقرار اللبناني، صانعاً ستاتيكو ظلّ معمولاً به حتى الانسحاب السوري في إبريل/ نيسان 2005. كان الأسد نفسه براغماتياً في مؤتمر مدريد (1991) والمفاوضات السورية. الإسرائيلية، وصولاً إلى التمسك بوديعة إسحاق رابين (الجولان مقابل السلام). عملياً، لم يكن يملك أوراقا كثيرة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي (1991)، وهو ما جعله يسعى إلى إتمام أي اتفاق يسمح في ديمومة نظامه، أو أقلّه المماطلة في التفاوض بما قد لا يهدد النظام.

الوضعية مع إيران مغايرة اليوم. الروسي ليس سوفييتياً، والصيني لا يزال بعيداً جداً نظرياً في التعاطي في أي ملفٍ دقيق. كذلك، فإن إيران، في عام الثورة الـ42، على عتبة مرحلة مفصلية تاريخياً، إذ صودف في السنوات الأخيرة أن أنظمة عدّة تعرّضت للاهتزاز أو سقطت في عقدها الرابع، مثل سورية وليبيا وتونس. عدا ذلك، بات المتشدّدون في إيران أقرب إلى رئاسة الجمهورية في رئاسيات يونيو/ حزيران المقبل، وهم الذين يدفعون إلى الخروج من الاتفاق النووي، ردّاً على العقوبات الأميركية. بالتالي، فإن التحليلات اللبنانية حول احتمال تسليم لبنان لإيران، تعزل لبنان عن الخريطة الجيوبوليتيكية في المنطقة، وتراه جزيرة معزولة تتناتشها قوى خارجية، ولا يربطون تأثير مثل هذا التمدّد على دول الجوار ولا على الاحتلال الإسرائيلي، في صورة مناقضة لأبسط أدبيات المنطق والتحليل. الأقرب إلى الواقع أن شيئاً ما سيحدث حتى يونيو المقبل، وهو مرتبط بالملف النووي الإيراني، وسيُفرز وضعاً جديداً في المنطقة ولبنان، لكنه بالتأكيد لن يتجلّى بتلزيم دولة لأخرى.

# تونس... أزمة حُكْم، حُكّام أم مَحْكُومين؟

**عائشة البصري**

سواء كانت الأحداث التي حرّكت تونس بين ديسمبر/ كانون الأول 2010 ويناير/ كانون الثاني 2011 ثورة أم انتفاضة شعبية، فإنها شكّلت حدثا مفصليا في البلاد والمنطقة العربية. في فترة قصيرة، أسقطت التظاهرات السلمية نظام زين العابدين بن علي، وحافظت على كيان الدولة ومؤسساتها، وراحت تونس تشقّ طريق الديمقراطية على الرغم من وعورة شعابها. ولكن مع مرور الوقت، وتعاقب ثماني حكومات في عشر سنوات، بدأت تظهر شروخٌ وتصدّعاتٌ على جميع المستويات، ودخلت البلاد في أزماتٍ سياسية، اقتصادية واجتماعية، أبرزت مشكلات بنيوية شبيهة بما يعرقل مسار جلّ دول المنطقة، من القاعدة إلى القمة.

ويجمع خبراء وسياسيون ومواطنون على أن ما يعيق تونس حاليا هو النظام السياسي البرلماني المعدّل، أو شبه البرلماني، الذي أقرّه دستور 2014. ولتفادي استحواذ رئيس البلاد على السلطة، قرّر نواب المجلس التأسيسي آنذاك توزيع السلطة التنفيذية بين رأسين: رئيسي الجمهورية والحكومة. ويرى منتقدو هذا النظام الذي يمنح رئاسة الحكومة جلّ الصلاحيات التنفيذية ويحصر اختصاص رئيس الجمهورية في مجالات الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية، أنه يشتت مراكز القرار، ولا ينتج سلطة قادرة على مزاولة الحكم على أكمل وجه. وعلى المستوى التشريعي، منح الدستور مجلس نواب الشعب صلاحيات التشريع والرقابة ومنح الثقة للحكومة وسحبها، لكنه لم يمنح الفائز بالانتخابات عصمة الحكم أيضا.

لا يحظى هذا الانتقاد بتأييد الجميع، إذ يصرّ فريق آخر على أن النظام الحالي يحقق توازنا بين السلطات الثلاث، وأثبت نجاعته في دول ديمقراطية، يقدّم فيها السياسيون مصلحة الوطن على مصالحهم الشخصية أو مصالح أحزابهم، ويلتزمون بمبدأ التعايش والتوافق الذي يحتّمه واجب المواطنة. ويضيف مناصرو هذا الموقف أن معضلة تونس ليست في نظام الحكم، وإنما في الحكّام، في قيادات الرئاستين والبرلمان، وفي قيادات الأحزاب التي أهملت مصالح الشعب وأشعلت صراعاتٍ لا نهاية لها، من أجل الاستفراد بالسلطة أو إطاحة الخصوم والانتقام منهم، بدل استكمال إرساء المؤسسات الدستورية، وفي مقدمتها المحكمة الدستورية التي لا تزال معطّلة.

ويتصدر الرئيس التونسي، قيس سعيد، جبهة معارضي نظام الحكم والداعين إلى تعديله، إلّا أنه سبق وأقرّ ضمنيا بأن المشكلة في عدم توافق الحكّام، إذ حذّر، قبل ست سنوات، من أن الاختلاف في تأويل بعض الصلاحيات المتداخلة بين رئيسي الجمهورية والحكومة «قد يؤدي إلى تعارض في المواقف، وإلى تعطيل دواليب الدولة، حين يرفض كل طرفٍ موقفا يتبنّاه الطرف الآخر». تحقّق السيناريو الأسوأ الذي تنبّأ به الرئيس سعيد الذي يتهمه الآن رئيس الحكومة، هشام المشيشي، بتعطيل سير دواليب الدولة في ما باتت تعرف بـ«أزمة اليمين الدستورية».

أزمات تونس تؤجّجها قياداتها ونخبها، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، كباقي دول المنطقة. ويتجلى ذلك في مبادرة «الاتحاد العام التونسي للشغل»، أحد قادة الرباعي الراعي للحوار والفائز بجائزة نوبل للسلام للعام 2015. يطرح الاتحاد إجراء حوار وطني، يريده إقصائيا في الوقت نفسه، إذ لمّح إلى استثناء من وصفهم بـ «الأطراف المناهضة لمدنية الدولة»، والمقصود بهم، على الأغلب، ائتلاف الكرامة، حليف حركة النهضة الإسلاموية. وفي المقابل، رحبت رئاسة الجمهورية بالحوار، واشترطت، هي الأخرى، استبعاد «الفاسدين» وإشراك الشباب، من دون أن تسمّي الفاسدين بأسمائهم، أو توضح تمثيلية الشباب وآلياتها. أما الحزب الدستوري الحر، الذي يسعى إلى «كنس» الإخوان المسلمين من تونس، فيشترط إبعاد حركة النهضة وائتلاف الكرامة. وهكذا يصبح الحوار مستحيلا، في ظل مبدأ الإقصاء المتبادل، والقفز على شرعية أحزاب منتخبة؛ إقصاء تمارسه الرئاسة والأحزاب والمجتمع المدني، وكشف أسوأ تجلياته تحت قبة البرلمان الذي أصبح ساحة شتم الخصوم وتخوينهم وشيطنتهم، إلى أن تحول العنف اللفظي إلى تشابك بالأيدي والضرب والجرح وكسر الأيادي والأرجل.

وحين يحتدم صراع المؤسسات، عادة ما تلجأ الدول الديمقراطية إلى الشعب لحسم الأزمات، عبر تنظيم استفتاءات أو انتخابات مبكرة. وقد أصبح هذا الخيار مطروحا في تونس أيضا، بغية تغيير شكل النظامين، الانتخابي والسياسي، والمرور ربما إلى الجمهورية الثالثة. وهنا السؤال: هل من شأن الانتخابات أن تفرز واقعا مغايرا؟ أليس الشعب جزءاً من المشكلة، بل ربما أساسها؟ ألم ينتخب الشعب، منذ الثورة، قياداتٍ تهيمن عليها أحزاب شعبوية دينية، تمثلها حركة النهضة وائتلاف الكرامة، وأخرى علمانية، لا تقل عنها شعبوية، ويقودها اليوم الحزب الدستوري وحزب قلب تونس؟ ألم ينتخب الشعب رئيسا بلا خبرة أو برنامج، تفوّق في شعبويته على الجميع؟

بانتخابها قيس سعيد رئيسا للبلاد بنسبة تفوق 70%، اختارت شرائح عريضة من الشعب التونسي خطيبا فصيحا ومتوهجا، يحيط به الإبهام والتناقض. المهووس بالشعب يرفض أن يخاطب الشعب بلغته. رشّح نفسه للرئاسة وهو يقرّ بأن ليس لديه برنامج للحكم، بحجة أنه لا يريد «بيع أوهام». تفاعلت فئة عريضة من المواطنين، يغلب عليها الشباب، مع خطابه الشعبوي الذي ردّد شعارات «الشعب يريد، الشعب يعرف ما يريد، والشعب يقرر ما يريد». ويصر سعيد على أن الشعب التونسي واعٍ بأولويات المصلحة العامة، وقادر على تسيير نفسه بنفسه، وقادر على تدبير الشأن العام في إطار تنظيم مجالسي يصعد من الحكم المحلي إلى الجهوي ثم إلى المركزي؛ تنظيم تختفي معه الأحزاب، وتُلغى الانتخابات وتُحل المؤسسات التمثيلية، في حين يبقى الرئيس فوق الجميع، المنتخب الوحيد بالاقتراع المباشر، يتمتع بصلاحيات تعيين رئيس الحكومة وعبره أعضاء الحكومة غير المنتخبين.

اشترت فئة عريضة من الشعب وهم ديمقراطية قيس سعيد التي تجمع بين مجالس أثينا ومواطنة السويد، في بلاد حديثة العهد بتجربة الديمقراطية. رأى فيه بعضهم ثورة تشي غيفارا وعدل عمر بن الخطاب، المنقذ الذي سيخلصهم من النخبة السياسية «الفاسدة» و«العاجزة» وأحزابها وإعلامها، في حين أن مشروعه لا يعدو أن يكون نسخة منقحة لمشروع «جماهيرية ليبيا الشعبية العظمى» الفاشل، ولا ينقصه إلا كتاب أخضر. انتخب الشعب سعيد، وأغلب الظن أنه لم يكن يعلم أنه يستحيل أن يتحقق مشروعه الطوباوي، في ظل وجود نظام حكم شبه برلماني، اللّهم إذا جرّ الشباب الثائر الذي يغازله الرئيس باستمرار إلى الانقلاب على النظام، وتسليمه مفاتيح دكتاتورية جديدة.

واقع الحال أن شعبية الإسلاميين لم تتراجع أيضا، فما زالت حركة النهضة التي تعطّل الحكم بمناوراتها السياسية تتمتع بخزان انتخابي واسع ومستقر، بل إن القاعدة الإسلاموية قد اتسعت، وتقوّت بوجود «ائتلاف الكرامة» المتطرّف. الشارع التونسي، كمعظم الدول العربية، ما يزال يؤيد الإسلاميين، ويدعم، في الوقت نفسه، أحزابا تحوم حولها شبهات الفساد، وأخرى تتباهى بولائها للنظام البائد. واقع الأمر أنه في تونس، مثلما الحال في دول «الربيع العربي» التي رفعت شعار الحرية والديمقراطية والدولة المدنية، لا تمثل القوى التقدمية إلا نفسها ونخبها. ويكفي النظر إلى نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية، لإدراك هامش تمثيلية اليسار الهزيلة في تونس ما بعد الثورة. الأسوأ، أن هذه القوى ذاتها أبانت عن انخراطها في منطق الإقصاء وخطاب الكراهية.

بعد أن اشتد، أخيرا انتقاد الاحتجاجات الليلية التي تخلّلتها اعتداءاتٌ على ممتلكات المواطنين، حاولت قوى اليسار تدارك الموقف، ونظّمت، في وضح النهار، احتجاجات في العاصمة تونس. كانت أبرزها مظاهرة 30 يناير التي شاركت فيها حركات شبابية طلابية، ومنظمات حقوقية، وناشطات نسوية، ندّدت بعنف الشرطة، وطالبت بإطلاق سراح محكومين وموقوفين في الاحتجاجات. الصادم في هذه التظاهرة أنها رفعت شعاراتٍ تطعن في رجولة أفراد الشرطة وتنعتهم بـ «الديوثين». وأظهرت أحد هذه الفيديوهات فتياتٍ يقفن أمام أفراد شرطة مكافحة الشغب، يردّدن الشعارات نفسها، يتحرّشن بهم جنسيا، ويسخرن من ذكوريتهم بألفاظ بذيئة، في محاولةٍ قيل إنها ابتغت «كسر السلطة الذكورية». أخطأت الناشطات النسوية، ومن ساندهن، في تحويل الصراع ضد السلطة واستبدادها إلى صراع جندري، يحقّر الرجال، ويتبنى السلوكيات الذكورية نفسها التي طالما انتقدتها.

وكما كان متوقعا، ردّت نقابة الأمن على هذا الانحراف بانحرافٍ أكبر، إذ نظمت في مدينة صفاقس وقفة احتجاجية شتمت اليسار، الشيوعيين تحديدا، ووصفتهم بالجبن والشذوذ والعمالة والإلحاد. ويشكل خروج مؤسسة الأمن عن حياديتها وتوظيفها السياسي العمل النقابي تطورا خطيرا يهدد أمن المجتمع، مثلما هدّدته حركة النهضة، حين دعت أنصارها إلى التصدّي لعنف الاحتجاجات. وفي مثل هذه الأزمة، كان من المفترض أن تقف «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» على المسافة نفسها من الجميع، بصفتها أعرق منظمات المجتمع المدني في تونس والمنطقة، وأحد قادة الرباعي الراعي للحوار والفائز بجائزة نوبل للسلام للعام 2015 أيضا. كان عليها أن تندّد بالتطرّف النسوي، وتحذر من خطر الانحراف الجندري لمظاهرة اليسار، مثلما ندّدت بـ «انحراف بعض النقابات الأمنية». للأسف، لم تتوفّق في موقفها، وركبت موجة اندفاع الطرفين وتهوّرهما، فأصدرت بيانا ناريا ومتحيزا لليسار، قالت فيه «إن منسوب الحقد والبذاءة والتحقير والإهانة الموجه رأسا إلى قوى فكرية وإيديولوجية بعينها، وإلى فئات شبابية وحقوقيين ومحامين وصحافيين ومصورين وناشطين بالمجتمع المدني، يكشف عن نزوع فاشي، يدفع هؤلاء ويجعل منهم قوة وعصابة مليشيوية خارجة عن القانون، تهدد السلم الاجتماعي والدولة والنظام الجمهوري».

إطلاق وصف «مليشيا» و«عصابة» على رجال أمن نظاميين، ووصف تجاوزاتهم بأنها نزعة «فاشية»، خطاب تحريضي، يصب الزيت على النار، ويُبرز هشاشة المجتمع المدني، ويشكّك في قدرته على الرفع من وعي الشعب والنخب، على حد سواء، بواجب المواطنة الذي يقوم على مبدأ التعايش ورفض إلغاء الآخر. ولكن منطق الإقصاء الذي يطغى على المشهد التونسي ليس وليد اليوم، بل يعود إلى إرثٍ تاريخي تواصل بعد الاستقلال، عبر نظام الحاكم الواحد، المستبد المستنير، والحزب الواحد الذي شنّ حربا على المجتمع التقليدي باسم تفوّق الدولة العلمانية على «ظلامية» القوى الدينية. لعقود، تعايش المجتمع التونسي مع إقصاء النظام معارضيه والتضييق عليهم سياسيا وحتفهم إعلاميا، حتى ترسّخت ثقافة إلغاء الآخر، وأفرزت الواقع المتصدّع الذي طفا على السطح بعد «ثورة الياسمين»، وعلى الرغم مما تخلّلته العشرية الماضية من تحالفات وائتلافات، ومحاولات نهج التعدّدية ثقافة بديلة.

كباقي دول المنطقة، يفتقر المجتمع التونسي، بقياداته ونخبه وقاعدته، إلى ثقافة الوطن والمواطنة، ويعيش أزمة حكم وحكام ومحكومين، غير راغبين أو غير قادرين على تغليب ثقافة الاختلاف، والتعددية والتآلف الاجتماعي على منطق القبيلة والطائفة والأمة والحزب والجندر أو الحاكم الواحد الأوحد. ومع هذا، ما لم تنزلق هذه الصراعات إلى دائرة العنف، سيبقى هناك أمل أن تظل تونس ذلك الاستثناء الذي نتطلّع إليه.

(كاتبة مغربية)

> قيس سعيد مهووس بالشعب ويرفض أن يخاطب الشعب بلغته. رشّح نفسه للرئاسة وهو يقرّ بأنه ليس لديه برنامج للحكم

> ترسّخت ثقافة إلغاء الآخر، وأفرزت الواقع المتصدّع الذي طفا على السطح بعد «ثورة الياسمين»

# عبد الهادي المجالي... الباشا والجنرال والمهندس و«المُعارِض»

**محمود الريماوي**

فقد الأردن الأربعاء الماضي، العاشر من فبراير/ شباط، السياسي عبد الهادي المجالي، أحد أبرز رجال الدولة المخضرمين عن 87 عاماً. وعلى الرغم من أنه اعتزل الحياة العامة في السنوات الأخيرة، إلا أن اعتزاله لم يطفئ شعاع شخصيته، ولم يمحُ ألقابه في الذاكرة العامة: الباشا والجنرال، فيما كان يتمسّك من جهته بلقبه المهني والعلمي: المهندس. وكان قد تخرّج في 1957 من كلية الهندسة في جامعة بغداد، والتحق بسلاح الهندسة في القوات المسلحة الأردنية، ولم يلبث أن تسنّم أعلى المواقع في المؤسسة العسكرية: رئاسة هيئة الأركان المشتركة، لينتقل بعدئذ سفيراً في واشنطن أربع سنوات، يعود بعدها إلى بلاده لتولي إدارة الأمن العام (الشرطة) حتى العام 1989.

وقد شاءت الظروف أن يتزامن تقاعد عبد الهادي المجالي من العمل في مؤسسات الدولة، مع بدء مرحلة جديدة في حياة الأردن، عرفت بمرحلة رفع الأحكام العرفية، وإعادة الحياة النيابية وشرعنة العمل الحزبي، والتحوّل نحو نمط ديمقراطي. ولم يتأخر في التفاعل مع هذه المرحلة، هو الذي أمضى حياته المهنية في المؤسسة العسكرية والأمنية، ما عكس مرونةً في تكوينه الشخصي، وبدأت بذلك مرحلة مدنية في مسيرة الرجل، افتتحها عام 1990 بإنشاء مؤسسة للدراسات الاستراتيجية باسم: مؤسسة الشرق الأوسط. وبعد عامين، اندفع إلى العمل الحزبي، حيث أنشأ حزب العهد الذي تولى أمانته العامة. وكان الإعلان عن الإنشاء الرسمي لذلك الحزب حدثاً قائما بذاته، حيث تقاطر شبّان طموحون، إلى جانب رجال الدولة المتقاعدين، ومن هم على أبواب التقاعد، للانضمام إلى الحزب الوسطي. وبدا الحزب، في أنظار كثيرين، بأنه حزب الدولة، وقد حرص الراحل على تبيان أن حزب العهد يؤيد الدولة وسياساتها، ويعمل تحت سقفها، لكنه ليس حزبا للدولة. وقد أثبتت التطورات في ما بعد أن الدولة الأردنية غير معنية بإنشاء حزب خاص بها، وأنها تنأى بنفسها عن نموذج الدولة الحزبية، وأن الحزب إصلاحي ووسطي، ما جعل كثيرين ينفضّون عن الحزب الوليد. وقد تغير اسم الحزب بعدئذ، عقب اندماجه مع أحزابٍ أخرى إلى «الوطني الدستوري»، ثم حزبُ التيار الوطني. وقد اندفع أبو سهل، وهذه كنيته، في تلك المرحلة، إلى محاورة الناشطين سياسيا وحزبيا وتلبية الدعوات إلى سهرات سياسية من شخصياتٍ مصنفة على المعارضة، فيما لم يكن يكتم قناعته بأنه لا بد من تمثيل الأغلبية الصامتة التي لا تميل إلى الإسلام السياسي والإخوان المسلمين، ولا إلى الأحزاب اليسارية والقومية، بل تقع في منطقة وسطى تجنح إلى إصلاح مؤسسات الدولة وتحسين مستوى حياة الناس.

وإذ نجح الرجل في إنشاء حزبٍ بعضويةٍ حاشدة في مستهل الأمر، فقد رُفد حياته الحزبية بالترشّح في الانتخابات النيابية، حيث فاز دورة تلو أخرى، وتسنّم رئاسة مجلس النواب تسع دورات (الواحدة سنتان)، وترأس الاتحاد البرلماني العربي خلال العامين 2006 – 2008. وهكذا نجح في الجمع بين التمثيلين النيابي والحزبي. وقد تخللت ذلك عودة قصيرة إلى العمل في الدولة، حيث تقلد وزارة الأشغال والإسكان عاما واحدا في 1996، في حكومة عبد الكريم الكباريتي، ثم عاد منها إلى استئناف حضوره في الميدانين، البرلماني والحزبي، حيث بقي أمينا عاما لحزب التيار الوطني، ثم رئيساً فخريا لهذا الحزب الذي قام على ائتلاف بين أحزاب وسطية. وكان الرجل يعتقد أن الناس تنقسم بين شريحة وطنية تشكل 70% من المجموع وشريحة إسلامية تمثل 20% وشريحة قومية يسارية تمثل 10% من الجمهور. وظل يتطلّع إلى نشوء حياة حزبية، تقوم على أحزاب كبيرة ذات برامج، وتتاح لها فرصة التنافس على مقاعد الحياة النيابية، وصولا إلى تشكيل حكومات نيابية. على أن الرجل، وبالذات في العقد الأخير، جنح إلى التشاؤم، بسبب تعثر العمل الحزبي، والذي يردّه إلى أسباب تشريعية وأخرى ذاتية تتعلق بالأحزاب نفسها، وعوامل أخرى تتعلق بجهات نافذة، لا بالنظام نفسه، لا تؤمن بدعم العمل الحزبي وإفساح المجال أمامه، وترى أن المجتمع لم يبلغ درجة النضج السياسي، كي تتمثل شرائحه في أحزب قوية ومستقرة، وقد بلغ به الحال، في العام 2017، أن دعا، من موقعه على رأس الحزب، إلى حل الحزب، لوضع الحكومات أمام مسؤولياتها، وكوسيلة للاحتجاج على التهميش الذي تتعرّض له الحياة الحزبية، وقد التأم ممثلو الحزب وتدارسوا الفكرة، وقرّروا الإبقاء على الحزب، فيما بقي المجالي رئيسا فخريا له، والوزير السابق صالح ارشيدات أمينا عاما له.

وفي واحد من آخر الحوارات التلفزية معه قبل نحو ثلاث سنوات، وبثّ على الموقع الإلكتروني للحزب، بدا الرجل مصدوما من واقع أنه، وهو ابن النظام كما يصف نفسه، يجد نفسه مضطرّا للجهر بمعارضة سياسات رسمية متنفذة، تضع العراقيل أمام التقدّم، وتُغرق الحياة الحزبية بترخيص عشرات الأحزاب، كي تفقد هذه الأجسام السياسية وزنها وهيبتها في عيون الجمهور. وهي ظاهرة أردنية، أن تُمضي شخصياتٌ شطرا كبيرا من حياتها في مواقع قيادية رسمية، ولا تلبث أن تنتقل، في سن التقاعد وما بعده، إلى مواقع أقرب إلى المعارضة. وهي مفارقة حقا أن ينتدب الراحل عبد الهادي المجالي نفسه، ويوظف رصيده لقيادة تشكيلة حزبية، هدفها تمثيل الشارع وبلورة قوة سياسية في مواجهة المعارضتين، الإسلامية واليسارية، مع إقراره بأن الأحزاب، على اختلافها، مؤسسات وطنية تستحق الاحترام والتقدير، ومع حرصه على مد الجسور معها، وأن لا يلاقي، بعدئذ، سوى العراقيل التي وضعت أمامه وأمام الآخرين على حد سواء، حيث يتم النظر إلى الجميع باعتبارهم حزبيين، يجب التعامل معهم بحذر، على الرغم من كل الفروق بينهم.

في مرحلته الأولى، نحو ربع قرن، وبانخراطه في المؤسسة العسكرية والأمنية، كان عبد الهادي المجالي عسكريا محترفا، منقطعا إلى عمله وواجباته الوظيفية، وانتقل بعدها إلى العمل الدبلوماسي سفيرا في واشنطن، مستهلا بذلك مرحلته المدنية، مستفيدا مما يوفره هذا العمل من فرصة للتعرّف والحوار مع قيادات وسياسات مختلفة، والتواصل مع المؤسسات البرلمانية الإعلامية والبحثية، ... لينطلق بعدئذ في الطور المدني، وقد سعى أن يوفي هذه المرحلة حقها، جامعاً بين العملين، البرلماني، ونائباً في مجلس النواب وعيناً في مجلس الأعيان (المجلسان يشكلان معا في الأردن مجلس الأمة)، والحزبي الذي كان يراهن عليه في نقل الحياة السياسية والعامة خطواتٍ إلى الأمام، وبناء دولة ديمقراطية نيابية. ومع إصابته ببعض العوارض الصحية في السنوات الأخيرة، ومع التقدم في العمر، فقد هدأت حركة الرجل، وتوقف عن الترشح للمجلس النيابي، إلى أن تدخل القدر الغشوم، وأدّى إلى تدهور حالته الصحية، نتيجة إصابته بوباء كورونا، على الرغم من تلقيه الجرعة الأولى من اللقاح ضد الوباء، ليصدم الجميع بمفارقته الدنيا، فيما جرى تكريمه بجنازة عسكرية مهيبة، أقيمت له في مسقط رأسه قرية الياروت جنوب البلاد.

(كاتب من الأردن)

> جهر بمعارضة سياسات رسمية، تضع العراقيل أمام التقدّم، وتُغرق الحياة الحزبية بترخيص عشرات الأحزاب، كي تفقد هذه الأجسام السياسية وزنها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads